مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (10) /العدد (1)، ديسمبر 2023، ص.ص: 536-546

التأصيل النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية، الجماعات المحلية، ومناطق الظل وتطورها التاريخي

Theoretical and Conceptual Roots of Local Development, Local Communities, Areas of Neglect, and their Historical Development.

عبد اللطيف عامر*[1] ، كمال عيساوي[2]

[1]جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، abdelatif.ameur@univ-bba.dz

[2]جامعة محمد البشير الإبراهيمي، الجزائر، kamel.aissaoui@ univ-bba.dz

تاريخ الاستلام:2022/11/13تاريخ القبول:2023/01/12تاريخ النشر:../../2020.

ملخص:

هدفت الدراسة إلى محاولة فهم وتفسير المفاهيم الأساسية، ومحاولة تعريف الجماعات المحلية ومؤسساتها، وطبيعة عمل نظامها الإداري، ومحاولة الفهم العامي والخاص لمدلول التنمية المحلية وخاصة في الجزائر في مختلف العوامل والظروف الخاصة، إلى جانب محاولة الفهم العميق لدلالة مفهوم مناطق الظل ومعايير تصنيفها بالإضافة إلى خصائصها.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن للجماعات المحلية هيئات _ البلدية والولاية _ تقوم على اللامركزية الإقليمية، وإلى أن التنمية المحلية فهي عملية اشتراك النشطاء الاجتماعيين والإداريين في نشاط اجتماعي لتلبية مختلف الحاجيات الاجتماعية للأفراد، وفيما يخص مناطق الظل فقد توصلت الدراسة إلى أنه مصطلح حديث يدل على مجموعة من المجتمعات المحلية التي تعاني مشكلات اجتماعية، اقتصادية وبيئية، وهي مناطق نائية بالدرجة الأولى.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، التنمية المستدامة، التنمية المحلية، مناطق الظل.

ترميزJEL : H76، O2، Q01، I38

Abstract: The study aimed to understand and interpret the fundamental concepts, define local communities and their institutions, and examine the nature of their administrative system. It also sought to comprehend the general and specific meanings of local development, particularly in Algeria, considering various factors and specific circumstances. Additionally, the study aimed to achieve a deep understanding of the concept and classification criteria of shadow areas, along with their characteristics.

Keywords : Local communities, sustainable development, local development, marginalized areas.

JEL Classification Codes: **H76، O2، Q01 ،I38**

* المؤلف المرسل

التأصيل النظري والمفاهيمي للتنمية المحلية، الجماعات المحلية، ومناطق الظل وتطورها التاريخي

1. مقدمة:

إن التنمية هدف تسعى له مختلف دول العالم، ولا سيما دول العالم الثالث، وهذا راجع إلى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تعيشها، وخاصة بعد الحركات الاستعمارية التي شهدتها، والتي خلفت خسائر مادية ومعنوية ألحقت ضررا واضحا على مختلف الأبنية الاجتماعية، هذا ما أدى بدوره إلى المساس بالحركة التنموية فيها، والجزائر من بين دول العالم الثالث التي شهدت هذه الظروف القهرية التي سببها الاستعمار الفرنسي، دفع بها بعد الاستقلال إلى محاولة القيام بتنمية محلية ترتكز على قوام الجماعات المحلية المتمثلة في الجهاز الإداري – البلدية والولاية– التي تعمل بنظام لامركزية السلطة، هذا ما ينظر له كعامل إيجابي للقيام بنشاط تنموي ناجح على المستوى المحلي، فالاستقلالية المالية والاستقلالية في اتخاذ القرار يؤسسان لعمل تنموي بعيد عن التبعية الإدارية ، التي بدورها في الغالب لا تراعي خصائص كل المناطق المحلية.

إن الجزائر على شساعة مساحتها واختلاف ظروفها الطبيعية والمناخية، وحتى الاجتماعية أدى إلى ظهور تصنيف جديد ظهر سنة **2020**لمجموعة من المناطق تحت مسمى **مناطق الظل** وهذه التسمية مما لا شك فيها أنها ترجع لاشتراكها في مجموعة من الخصائص الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية أسست إلى إنشاء مشاريع خاصة بها تحت مسمى تحقيق **تنمية محلية** تغطيها **الجماعات المحلية** – الولاية والبلدية –

وتأسيسا على ما سبق ولمحاولة الوقوف على الإطار المفاهيمي والنظري لكل من: الجماعات المحلية، التنمية المحلية ومناطق الظل، الذي يسهل الفهم العميق والعلمي لهذه المفاهيم، نطرح الإشكال الآتي:

ما المقصود بالجماعات المحلية؟ وما الدلالة الفهمية للتنمية المحلية؟ وما هي خصائص مناطق الظل؟

2. الإطار النظري لمناطق الظل.

1.2. تعريف مناطق الظل.

هي المناطق البعيدة والمعزولة التي تعاني من حالة هشاشة حيث يشهد سكانها ظروفا معيشية صعبة ومزرية بسبب انعدام البنية التحتية الحيوية وأبسط ضروريات الحياة كالماء والكهرباء والغاز والمدارس وفرص العمل(وردة حدوش، سامي بسة، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل، 2021، ص11)، حيث تصعب من عملية حوكمة التنمية فيها (بن عمراوي عبد الدين، مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز قدرات السياحة الوطنية، 2012، ص168).

ويخطئ من يظن أن مناطق الظل تعني بالضرورة مناطق الريف والمناطق الجبلية والداخلية في البلاد، فمناطق ظل فقيرة موجودة كذلك على هامش النسيج العمراني للمدن وضواحي الحضر الكبرى، خصوصا أن الفترة التي شهدت فيها الجزائر أزمة أمنية في تسعينيات القرن الماضي أزمة أمنية في تسعينيات القرن الماضي دفعت في اتجاه نزوح أعداد كبيرة من السكان إلى حواشي المدن طلبا للأمن والأمان. في العاصمة الجزائرية نفسها، توجد مناطق مهمشة وصنفت على أساس مناطق ظل، ويعيش سكانها في ظروف شبه ريفية تستدعي إعطائها الأولوية

وتسوية المشاكل المستعجلة للتنمية على مستوى هذه المناطق (بوعيشاوي مراد، واقع تمويل وإعداد الميزانيات للجماعات المحلية في الجزائر ومتطلبات تنمية مناطق الظل، 2021، ص14).

2.2. معايير تصنيف مناطق الظل.

بهدف إحصاء المناطق المحرومة وتصنيفها كمناطق ظل تم الأخذ بالاعتبار المعايير والتوجهات التالية: (وردة حدوش، سامي بسة، نفس المرجع السابق، ص ص 11 – 12).

- تدقيق وتصويب العمليات المقترحة سواء من حيث العدد أو الموضوع أو اعتماد الموضوعية في اقتراح العمليات فقط ذات الصدى الفعلي.
- الحد من اقتراح العمليات في إطار التحسين الحضري.
- التركيز على العمليات التي لها الأثر المباشر والسريع على حياة المواطن خاصة في المناطق البعيدة والإسراع في تسجيلها مع مراعاة عناصر: التكلفة، قصر مدة الانجاز، والأثر الايجابي والمباشر على تلك المناطق، ومن هذه العمليات:

- التقاط المنابع المائية، تهيئتها ووضعها في خدمة المواطنين (في شكل عين عمومية) أو انجاز خزانات صغيرة مع شبكة توزيع المياه وتزويد هذه الخزانات بالصهاريج.
- الصرف الصحي (وضع شبكة الصرف الصحي مع محطة للتصفية تتم معالجتها دوريا **(decantation bassin de).**
- استعمال الطاقة الشمسية (سواء للاستعمال المنزلي أو للإنارة العمومية).
- تزويد هذه المناطق بخزانات غاز البروبان.
- فتح المسالك، وغيرها من العمليات التي تفيد هذه المناطق ويمكن انجازها بنفس الطريقة السالف ذكرها، مع ضرورة إشراك المناطق التقنية للدائرة.

مع الأخذ بعين الاعتبار في إعطاء الأولوية في تصنيف المناطق مايلي: (وردة حدوش، سامي بسة، نفس المرجع السابق، ص12).

- بعد المنطقة عن مركز البلدية (مقر البلدية).
- المساحة التقريبية للمنطقة.
- عدد السكان.
- بعد المنطقة عن المدرسة الابتدائية الأقرب وكذا المتوسطة الأقرب.
- بعد المنطقة عن المركز الصحي الأقرب.
- بعد المنطقة عن السوق الأقرب.

2.3. خصائص مناطق الظل.

وفقا لما قمنا بالتعرض له عن ماهية مناطق الظل ومعايير تصنيفها، ونظرا لما تعاني منه من مشكلات اجتماعية واقتصادية وبيئية، بحيث نجد العدد بلغ 8.5مليون نسمة في الجزائر يعيشون في مناطق الظل في بيئة مهمشة اقتصاديا واجتماعيا(توفيق عطا الله، زوليخة عطا الله، تحديات الأمن الإنساني وآليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل، 2021، ص 133)، وتتميز هذه المناطق بعدة خصائص، والتحديات التي تطرحها مايلي: (توفيق عطا الله، زوليخة عطا الله، المرجع السابق ذكره، ص ص 133 – 134)

أ- مظاهر عناية الدولة الجزائرية لمناطق الظل وآليات تحقيق التنمية:

لقد أخذت الجزائر على عاتقها محاولة إنفاذ بوادر التنمية في هذه المناطق النائية من خلال تخصيص الجزائر الجديدة ما مجموعه 12489مشروع جديد خاص بمناطق الظل وقيمة التمويل بها وصلت ل18400مليار سنتيم منذ شهر فيفري 2020، تمس عدد مناطق الظل المحصاة أخيرا وهي 15044منطقة ظل، على المستوى الوطني يقطنها أكثر من 08ملايين نسمة.

ب- انتشار عدة مشاكل اجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية:

فلقد تسبب تفشي الأمراض والأوبئة في مناطق الظل وانتشار السلبيات والنقاط السوداء كالمستوى المتدني للمعيشة ونقس التكفل الصحي وسوء التغذية وانتشار الجريمة والجريمة المستوردة وغياب الأمن الفردي، وبالتالي الأمن الجماعي والأمن الاجتماعي التي بدأت تنخر بعض المدن أو ما يسمى عوائق التنمية الاقتصادية. وخاصة الثالوث الاجتماعي ومن أهم تجليات تلك المشاكل ما يلي:

- عدم حوكمة الإدارة المحلية في الجزائر.
- غياب فرص التنمية بسبب نقص الموارد الاقتصادية أو عدم استغلالها بصورة جيدة.
- مناطق الظل تعيش في عزلة عن الحضارة والمدينة وعدم رضا المواطنين عن أداء المنتخبين.
- الكثافة السكانية والنمو الديمغرافي وغياب فرص العمل.
- انتشار التسرب المدرسي وعمالة الأطفال دون السن القانونية وفي أشغال يومية شاقة دون تأمين وخفية عن الجهات الرقابية التابعة لوزارة العمل والمفتشين المتخصصين.
- انتشار الهجرة السرية وتحول الجزائر لدولة تجذب المهاجرين وخاصة الأفارقة.
- إهدار الطاقة المائية بسبب عدم قابلية السدود لاحتواء الكميات الكبيرة من مياه الأمطار.
- غياب الإعلام للتعريف بالظروف القاهرة التي تعيشها مناطق الظل.
- استفحال التصحر وغزو الاسمنت على المناطق الفلاحية دون الاكتراث لطبيعتها الخاصة.
- انتشار وتفشي التلوث البيئي الرهيب وغياب الأمن الصحي ونظام صرف صحي غير ملائم أو منعدم، الذي يتبعه حتما غياب الأمن الغذائي وسوء التغذية.

- السكن الهش والغير اللائق وعدم التخطيط للسكن وعدم اتباع الطرق العصرية.

3. الجماعات المحلية.

1.3. تعريف الجماعات المحلية.

تعبر الجماعات المحلية في الجزائر عن الإدارة المحلية التي تقوم على اللامركزية الإدارية الإقليمية وترتكز على خليتين أساسيتين هما البلدية والولاية (بركات ربيعة، الجماعات المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، 2021، ص 271).

بحيث تعد البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون وتتمتع بمجموعة من الاختصاصات والصلاحيات المخولة لها قانونا، وفقا لما نصت عليه المادتين 01و03من القانون رقم:10/11المتعلق بالبلدية، وتتمتع بمجموعة من الاختصاصات والصلاحيات التي تخول لها بموجب القانون. وتعد الولاية الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون، وتتمتع بمجموعة من الاختصاصات والصلاحيات المخولة لها بموجب القانون، وفقا لما نصت عليه المادة01من القانون رقم:07/12المتعلق بالولاية (سهام عباسي، دور الجماعات المحلية في تقديم الخدمة العمومية بالجزائر، 2021، ص ص 253 – 254).

الجماعات المحلية هي الجماعات الحضرية والقروية وكل جماعة أخرى تحدث بقانون، وهي وحدات داخلة في حكم القانون العام تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتتوفر الجماعة على مجموعة بشرية وتنظيم إداري وأجهزة منتخبة وأجهزة إدارية وموارد بشرية ومالية (أحمد عبيد الرشيدي، دور إدارة الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية في التنمية المستدامة، 2018، ص18).

والجماعة المحلية عبارة عن وحدة ترابية يتم تعيين حدودها الجغرافية بشكل دقيق طبقا لاعتبارات تاريخية وسوسيو قبلية واقتصادية ومؤسساتية أو سعيا لتحقيق تعاون وتكامل بين مكونات المنطقة (نفس المرجع، ص 23).

وتختص الجماعات المحلية في كل القطاعات مثل: الصحة، النقل، الأشغال العمومية، الشباب والرياضة، الفلاحة، السياحة، العمل والتكوين المهني، التربية، الصناعة، الطاقة، المياه، البريد والمواصلات، التخطيط والتنمية العمرانية، الثقافة، التجارة، الشؤون الدينية والأوقاف، الغابات، السكن، إصلاح الأراضي، ومن أبرز مهامها:

- المحافظة على الممتلكات: تتمثل هذه المحافظة على المنشآت الإدارية التربوية الثقافية، والمنشآت القاعدية والسدود والشبكات المختلفة التي تتطلب جهدا في الصيانة والتجديد والتصليح والحماية والتجهيز العام.
- المحيط والعمران: من خلال القيام بكل الأعمال التي تساهم في نظافة المحيط، كجمع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء ومحاربة الأمراض المتنقلة وكذا التلوث والعمل على الحفاظ على البيئة، وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية.

- النشاط الاجتماعي: ويتمثل في طلب السكن، مأوى في حالات الكوارث، مساعدة للبناء، طلب المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين والمعاقين، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عديمة الدخل (رشيد بوجحفة، واقع الجماعات المحلية بالجزائر بين محدودية التمويل المحلي وهاجس التنمية المحلية، 2020، ص24).

2.3. خصائص الجماعات المحلية الجزائرية.

تتسم الجماعات المحلية الجزائرية كغيرها من الهيئات الإدارية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها، سنذكر منها مايلي (لمير عبد القادر، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، 2014، ص ص 44 – 45).

أ- الاستقلالية الإدارية:

فالاستقلال الإداري هو الذي يجعل من الأجهزة الإدارية المحلية تتمتع بكل السلطات اللازمة لممارسة نشاطها، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة. وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
- تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.
- تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية والمحلية.

ب-الاستقلالية المالية:

وهذا يعني توفر للجماعات المحلية موارد مالية تكون ملكيتها للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة لها، واشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها –وتتمتع بحقوق التملك للأموال الخاصة49، وتنص المادة 60 من القانون90 المؤرخ في 07/04/1990م المتعلق بقانون البلدية بأن يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت رقابة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية، ومن نتائج هذه الاستقلالية المالية أنها تستطيع الجماعات المحلية إدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا حتى لا يكون لهذا الاستقلال تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي للدولة.

3.3. تحديات الجماعات المحلية.

تواجه الجماعات المحلية عدة تحديات أثناء ممارستها لخططها التنموية ومن بينها:

أ- قلة مردودية الجباية المحلية: فنظام الجباية المحلي يتميز بضآلة عائداته على الموازنات المحلية رغم النداءات المتعالية هنا وهناك لإصلاحه، ونفس الملاحظة تصدق على المداخيل التي تحصلها الإدارة المحلية من ممتلكاتها بفعل قلة هذه الممتلكات وتذبذبها من ولاية إلى أخرى.

ب–صغر مساحة بعض الجماعات المحلية : الأمر الذي يحول دون حصولها على الموارد الكافية ذاتيا، فالمساحة الكافية من الأرض والعدد الغير قليل من السكان يعتبران مؤشران ممتازين لوجود موارد مالية واقتصادية محلية.

ت–سوء التسيير المالي: يعد سبب من أسباب محدودية التمويل الذاتي، لأنه في العديد من الحالات تستغل الاختصاصات الممنوحة قانونا للبلديات أو الولايات في المجال المالي بما لا يخدم المصلحة العامة كالمبالغة في بعض أوجه الإنفاق المحلي الغير تنموي أو التلاعب بأموال الهيئات المحلية كعمليات الاختلاس وتواطؤ المتعاملين باستخدام فواتير صورية وخيالية وصفقات وهمية.

ث–ضعف الموارد المالية الغير ضرورية مقارنة مع إيرادات الموارد الجبائية المحلية.

ج– الجماعات المحلية ذات الأداء الناجح من خلال تحديد معايير موضوعية محفزة (بودلال علي، الجماعات المحلية بين الإكراهات البنيوية وشروط التنمية المستدامة، 2021، ص ص 93 – 94).

4. التنمية المحلية.

4.1. تعريف التنمية المحلية.

برز مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على معاناة دول العالم الثالث من الفقر والجهل هو نتاج تخلفها، وليس لاستعمارها لسنوات طويلة، ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة لتجاوز حالة التخلف واللحاق بالدول المقدمة (ساجد أحميد عيل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، 2018، ص92).

وهي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الإقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع (بودلال علي، نفس المرجع السابق، ص 80).

و العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة (بركات ربيعة، نفس المرجع السابق، ص271).

2.4. أسس التنمية المحلية.

تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية: (شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، 2011، ص ص 80 – 81)

- **تدخل الدولة:**

إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية المحلية وطنيا ومحليا باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين، وتعمل على تحقيق طموحاتهم.

- **المشاركة الشعبية:**

إن الظروف التاريخية التي عاشها الشعب الجزائري خلال فترة الاستعمار، جعلت منه يتطلع إلى غد أفضل ومتجدد تسوده العدالة والمساواة في الاستفادة من ثمار التنمية ولا يتأت لذلك إلا من خلال إشراك المواطن في عملية تنفيذ ومراقبة وتوجيه مختلف البرامج والمخططات التنموية وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب وأنظمة تسيير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي والتسيير الاشتراكي للمؤسسات وصدور المراسيم المنظمة للإدارة المحلية وتشكيلها عن طريق الانتخاب الكلي والمباشر، ومع صدور دستور 1989تم إقرار التعددية الحزبية والسماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة.

- **التخطيط:**

يمثل التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السيادي المتبع، فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب والمسؤولين المحليين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته خاصة على مستوى البلدية كنسق في فترة زمنية معينة وفي ضوء إيديولوجية واضحة المعاني يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب.

3.4. العنوان الفرعي الثالث: أهداف التنمية المحلية.

للتنمية المستدامة أهداف عديدة تسعى للوصول إليها، يمكن تقسيمها إلى: (طفياني مختارية، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، 2021، ص 30 – 31).

أ- **أهداف اجتماعية:** كتحسين مستويات المعيشة، ضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع، استحداث مناصب شغل جديدة، مواجهة التوزيع السكاني غير المنظم وغير المدروس، محاربة كل أشكال الفساد.

ب-**أهداف إقتصادية:** توفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة، تقليص الفجوة الإقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية، وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات خدمة للاقتصاد الوطني ككل، العمل على الارتقاء بالمشاريع التنموية والنظم المؤسساتية، إعطاء فرصة للمؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين للمساهمة في تمويل هذه المشاريع.

ت-**أهداف بيئية:** ضمان الحماية الكافية الطبيعية والنظم الايكولوجية والتجمعات الحية، حماية المحيط عن طريق عقلنة استغلال الموارد الطبيعية، تعزيز القدرات ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي، مراقبة معايير الجودة وتحسين الأوضاع

وللتنمية المحلية عدة أهداف أخرى تسعى إلى تحقيقها من خلال عدة خدمات تقدمها، وسنتعرض لها من خلال عنصرنا الحالي وهي كالآتي: (خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، 2011، ص 28)

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- تسريع عملية التنمية الشامل وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.

4.خاتمة:

نستنتج من خلال ما سبق أن الجماعات المحلية لهيئة إدارية متمثلة في البلدية والولاية، تقوم على اللامركزية الإقليمية، أي أنها تتمثل في الشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة.

أما فيما يخص التنمية المحلية فهي عملية التي يشترك فيها مختلف النشطاء الاجتماعيين والإداريين، يعملون سويا على تحقيق نشاط اجتماعي محلي سابق من شأنه أن يلبي مختلف الحاجيات الاجتماعية للأفراد.

وفيما يخص مناطق الظل فهو مصطلح حديث الظهور يدل على مجموعة من المجتمعات المحلية التي تعاني مشكلات اجتماعية، اقتصادية وبيئية، وهي مناطق نائية بالدرجة الأولى.

5.المراجع:

أحمد، عبيد الرشيدي، (2018)، دور إدارة الجماعات المحلية في المملكة العربية السعودية في التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص إدارة الجماعات المحلية(إدارة محلية)، جامعة الجزائر03، الجزائر، ص18.

بودلال، علي، (2012)، الجماعات المحلية بين الاكراهات البنيوية وشروط التنمية المستدامة"، المجلة الجزائرية للمالية العامية، العدد الثاني، الجزائر، ص93-94.

بودلال، علي، الجماعات المحلية بين الاكراهات البنيوية وشروط التنمية المستدامة، نفس المرجع السابق، ص80.

بوعيشاوي، مراد:"واقع تمويل وإعداد الميزانيات للجماعات المحلية في الجزائر ومتطلبات تنمية مناطق الظل"، مجلة التنظيم والعمل، المجلد10، العدد02، 2021، الجزائر.ص14.

بركات، ربيعة، (2021)، الجماعات المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة –حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد21، الجزائر، ص277.

بركات، ربيعة: الجماعات المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة –حالة الجزائر، نفس المرجع السابق، ص271.

بن عمراوي، عبد الدين(2021)، مناطق الظل الحدودية في الجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز قدرات السياحة الوطنية، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد الخاص01، الجزائر، ص268.

توفيق، عطا الله، زوليخة، عطا الله، (2021)، تحديات الأمن الإنساني وآليات مواجهتها لتحقيق التنمية في مناطق الظل، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد01، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، ص133.

توفيق، عطا الله، زوليخة عطا الله، المرجع السابق ذكره، ص ص 133.134.

خنفري، خيضر، (2011)، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة الدكتوراه، فرع التحليل الاقتصادي،

جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص28.

رشيد، بوجحفة، (2022)، واقع الجماعات المحلية بالجزائر بين محدودية التمويل المحلي وهاجس التنمية المحلية: ولاية غليزان نموذجا"، مجلة مالك بن نبي للبحوث والدراسات، المجلد02، العدد01، جامعة عبد الحميد ابن باديس، الجزائر، ص24.

ساجد احميد، عبل الركابي، (2018)، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ"، ط01، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص92.

سهام، عباسي، (2021)، دور الجماعات المحلية في تقديم الخدمة العمومية بالجزائر« بين حاجات المواطنين الأساسية والتحديات المالية والسياسية»، مجلة طبنة للدراسات الأكاديمية، المجلد04، العدد03، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، ص553-554

شويح، بن عثمان، (2011)، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية– دراسة حالة البلدية–"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ص ص80.81.

لمير، عبد القادر(2014)، الضرائب المحلية ودورها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية . دراسة تطبيقية لميزانية بلدية أدرار"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وإدارة أعمال، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، الجزائر، ص ص 44.45.

طفياني، مختارية،(2021)، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، جامعة ابن خلدون تيارت، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر البحث في التشريعات البيئية، الجزائر، ص30–31.

نفس المرجع، ص23.

وردة، حدوش، سامي بسة، (2021)، ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج ألاستعجالي الخاص بمناطق الظل"، مجلة السياسة العالمية، المجلد05، العدد الخاص 01، الجزائر، ص11.

وردة حدوش، سامي بسة، نفس المرجع السابق، ص ص 11.12.

وردة حدوش، سامي بسة، نفس المرجع السابق، ص12.